حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 220 الخميس 19 أغسطس 2021

إصدار اللائحة التنفيذية خلال 3 أشهر

السيسي يصدر قانون الصكوك السيادية

استخدام حصيلة الإصدار في تمويل مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

محمد مصطفى

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، أمس، القانون رقم 138 لسنة 2021، بإصدار قانون الصكوك السيادية.

وألزم القانون، رئيس مجلس الوزراء، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون، خلال 3 أشهر، بناءً على عرض وزير المالية، بعد أخذ رأي الأزهر الشريف، والهيئة العامة للرقابة المالية.

ونص القانون على أن لوزارة المالية –دون غيرها– إصدار الصكوك السيادية بصيغها الشرعية كافة، وفقًا لضوابط اللائحة التنفيذية للقانون، على أن تستخدم حصيلة الإصدار في تمويل المشروعات الاستثمارية والتنموية المدرجة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالموازنة العامة للدولة على النحو الذي يصدر به قرار من وزير المالية بعد التشاور مع الوزير المعني بشؤون التخطيط، على أن يُفتح بالبنك المركزي حساب خاص أو أكثر تودع فيه تلك الحصيلة.

كما نص على أن تصدر الصكوك السيادية في شكل شهادة ورقية أو إلكترونية بالشروط والمواصفات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون، ويبين بالصك مدته، وتصدر الصكوك بالجنيه المصري أو بالعملات الأجنبية عن طريق طروحات عامة أو خاصة بالسوق المحلية أو بالأسواق الدولية، على أن يكون الحد الأقصى لمدة الصك السيادي 30 عامًا، ويجوز إعادة التصكيك بعد نهاية مدته الأصلية لمدة أو لمدد مماثلة.

وشمل القانون، أن تصدر الصكوك السيادية بأي من الصيغ المتوافقة مع عقد الإصدار، وفقًا للائحة التنفيذية، مع عدم الإخلال بالحق في التعويض في حالتي التعدي أو التقصير، ولا يجوز أن تتضمن أي من تلك الصيغ نصًا بضمان حصة مالك الصك في الأصول، أو بضمان عائد مقطوع أو منسوب إلى قيمة الصك، على أن يخضع التصكيك ونشرة الإصدار وعقد الإصدار وما يرتبط من عقود، للضوابط التي تقرها لجنة الرقابة.

وشمل القانون إنشاء لجنة للرقابة تتكون من المتخصصين في مجالات التمويل والاقتصاد والقانون والشريعة الإسلامية، تختص بالتحقق من التعامل على الصكوك السيادية منذ إصدارها وحتى استرداد قيمتها بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وكذا إنشاء اللجنة العليا للتقييم من خبراء معنيين، تختص بتقييم حق الانتفاع أو تقدير القيمة الإيجارية للأصول التي تتم الصكوك السيادية بناء عليها.

وأشار القانون إلى أنه تسري على عوائد الصكوك السيادية وعلى عائد التداول عليها، المعاملة الضريبية المقررة على سندات الخزانة العامة، على أن يكون لمالكي الصكوك جميع الحقوق والالتزامات المقررة شرعًا للمنتفع بالأصول المتخذة أساسًا لإصدار الصكوك السيادية بما في ذلك الحق في الأرباح الدورية بما يتناسب ومقدار مساهمة الصك، وفقًا لما تبينه اللائحة التنفيذية.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

لا يجوز النص على ضمان حصة مالك الصك في الأصول أو عائد مقطوع أو منسوب إلى قيمة الصك

كما نص القانون على أن تحفظ الصكوك السيادية التي تطرح داخل البلاد، بشركة الإيداع والحفظ والقيد المركزي، وفقًا لأحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق والأدوات المالية الصادر بالقانون رقم 93 لسنة 2000، وتقيد بالبورصة المصرية للأوراق المالية.

وشدد القانون على قيد الصك وشطبه بقرار من إدارة البورصة بناء على طلب الجهة المصدرة "وزارة المالية"، على أن يتم تداولة وفقًا لقواعد التداول المعمول بها في البورصة بشأن الأوراق المالية الحكومية التي تطرح داخل البلاد.

ونص القانون على أن تحفظ الصكوك السيادية التي تطرح خارج البلاد بأحد البنوك الدولية المعنية بالإيداع والحفظ والقيد المركزي، ويكون قيدها وتداولها بأي من البورصات الدولية وفقًا للقواعد المتبعة للأوراق المالية الحكومية التي تطرح خارج الجمهورية.

وأشار القانون إلى أنه عند نهاية مدة الصك السيادي يسترد مالكه قيمته الاستردادية، وينتهي حق الانتفاع المقرر على الأصول التي اتخذت أساسًا لإصداره، على أن يجوز لوزارة المالية بوصفها الجهة المصدرة، رد القيمة الاستردادية لمالكي الصكوك السيادية قبل نهاية مدة الصك وفقًا لنشرة الإصدار.

ونص القانون على أن يرخص لوزارة المالية بمفردها تأسيس شركة مساهمة مصرية أو أكثر للتصكيك السيادي، غرضها إدارة وتنفيذ التصكيك لصالح الجهة المصدرة داخل مصر أو خارجها، وتكون الشركة مملوكة بالكامل لوزارة المالية، وللشركة بصفتها وكيلًا عن مالكي الصكوك السيادية، الحق في متابعة استثمارها واستخدامها في الأغراض التي حدد من أجلها.

وأوجب القانون ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع لشركة التصكيك السيادي عن مليون جنيه، ويجوز أن يحدد النظام الأساسي للشركة رأس المال المرخص به بما لا يزيد على عشرة أمثال رأس المال المصدر، مع إمكانية زيادة رأسمال الشركة المصدر والمرخص به، بقرار من وزير المالية، على أن يشكل مجلس الإدارة وإصدار النظام الأساسي للشركة، بقرار من وزير المالية أيضًا.

النص الكامل لقانون الصكوك السيادية

بينهم 4 لمنصب الرئيس و6 للعضو المنتدب

الرقابة المالية تعلن قبول 39 مرشحًا بانتخابات مصر للمقاصة

المستبعدون تلقوا خطابات لم توضح أسبابًا تفصيلية.. وأبرزهم عبد السلام وسعد ونافع ومطر

حابي

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية أمس قوائم المقبول أوراق ترشحهم لرئاسة وعضوية مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والإيداع والحفظ المركزي لدورة تمتد ثلاث سنوات تنتهي في 2024 وشملت 39 اسمًا بينهم 4 لمنصب الرئيس و6 للعضو المنتدب.

وضمت قائمة المتنافسين على رئاسة الشركة كلًا من علاء عامر رئيس مصر المقاصة الحالي، والمحامي أشرف الضبع، وشريف نبيه نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة بنية، ووليد سلطان عضو مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر.

ولم تعلن الرقابة المالية قائمة المستبعدين ممن تقدموا بأوراقهم لخوض المنافسة، ومن أبرزهم محمد عبد السلام الرئيس السابق لشركة مصر للمقاصة، والدكتور أحمد سعد رئيس هيئة سوق المال الأسبق ورفيق مطر رئيس شركة الفرعونية للسمسرة العضوان بالمجلس الأخير لشركة مصر للمقاصة، إلى جانب صلاح أبو علم ومدحت نافع المتقدمين لمنصب العضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة.

وعلمت حابي أن المستبعدين تلقوا خطابات من شركة مصر للمقاصة تفيد بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية في جلسته المنعقدة أمس باستبعادهم من خوض الانتخابات، وأرجعت ذلك إلى عدم توافر معايير وشروط الترشح لخوض الانتخابات دون ذكر الأسباب المباشرة التي حالت دون قبول أوراق كل منهم.

كما علمت حابي أن الدكتور أحمد سعد تقدم بتظلم أول أمس الثلاثاء من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 117 لعام 2021 والصادر في 18 يوليو الماضي بشأن ضوابط تشكيل وشروط وإجراءات الترشح لرئاسة وعضوية مجلس إدارة شركة الإيداع والقيد المركزي.

د. أحمد سعد يتظلم من قرار 117 المنظم لشروط الترشح

الشركة تدعو الجمعية للانتخابات في 15 سبتمبر

تلقي تظلمات الاستبعاد من الأحد المقبل إلى الخميس

ويأتي التظلم قبل يوم واحد من انتهاء المدة القانونية للاعتراض على القرار، وكذلك قبل إعلان القوائم النهائية للمرشحين واستبعاد سعد من خوض المنافسة، كما يفتح المجال أمام اللجوء للقضاء لإيقاف العمل بالقرار وذلك بالتوازي مع التظلم من قرارات الاستبعاد .

وذكرت شركة مصر للمقاصة في خطابات الاستبعاد أن لجنة التظلمات بالهيئة العامة للرقابة لمالية تبدأ يوم الأحد المقبل تلقي أوراق التظلم ولمدة خمسة أيام عمل تنتهي يوم الخميس 26 أغسطس.

ومن جهتها، أعلنت شركة مصر للمقاصة والإيداع والحفظ المركزي مساء أمس، دعوة المساهمين لحضور الجمعية العامة العادية للشركة يوم الأربعاء 15 سبتمبر، وذلك لانتخاب مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة لمدة ثلاث سنوات (2021/2024).

وذكرت الدعوة أنه إذا لم يتوافر نصاب الحضور في الاجتماع يكون المساهمون مدعوين للحضور في اجتماع ثان يوم الخميس 16 سبتمبر، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحًا أيًا كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

وعلى صعيد المرشحين بالانتخابات، ضمت قائمة المتنافسين ممن يحق لهم تولي منصب العضو المنتدب ستة أسماء هي: شيرين فاضل، وياسر راشد وأسامه مراد وهشام مبروك، وعبد اللطيف شريف وخالد راشد.

بينما يتنافس على مقاعد ذوي الخبرة 11 مرشحًا هم: لميس نجم، وعلا المندوه، وهشام يوسف، ود.خالد سري صيام، وشاهيناز فوده، وميرفت العزب، ود.أشرف جندية، ورامي عكاشة، وأشرف عبد الحكيم ومشهور خليل وسالي رفعت.

وعلى صعيد المرشحين لعضوية المجلس لتمثيل مجموعات المساهمين، ضمت قائمة المتنافسين على مقعدي شركات الوساطة في الأوراق المالية 11 مرشحًا هم: محمد فتح الله عن شركة بلوم، ومحمد عبد الهادي عن شركة أكيومن، وأحمد سيد عن شركة فيصل، وعصام عبد الحفيظ عن شركة فاروس، وفارس عبدالعظيم شركة إيجي ترند، إلى جانب هدى مبروك عن شركة إيجيبت ستوكس، وعزة دراج عن شركة فريت.

كما يتنافس على مقعدي السمسرة كل من أحمد العروسي عن شركة بايونيرز، ومحمد فاروق عن شركة جلوبال، ومعتز عشماوي عن شركة عربية أون لاين، وأسامة شومان عن شركة بريميير.

أما مقعدا أمناء حفظ الأوراق المالية، يتنافس سبعة مرشحين هم: محمد علي عن بنك القاهرة وأحمد إكرام عن البنك المصري الخليجي، وهيثم محروس عن شركة بلتون المالية، وهشام منصور عن شركة ميجا القابضة ورنا خضر عن شركة حلوان القابضة ووائل وجيه عن شركة إتش سي للأوراق المالية وهشام فاروق عن بنك تنمية الصادرات.

خلال الربع الأخير من 2021

كونتكت المالية تدرس إصدار سندات توريق بقيمة 1.5 مليار جنيه

لصالح نحو 10 عملاء

كونتكت للتخصيم تبحث عقودًا بقيمة 500 مليون جنيه

إسلام فضل

كشف أيمن الصاوي، رئيس القطاعات المالية في شركة كونتكت المالية، عن أن الشركة تدرس إصدار سندات توريق خلال الربع الأخير من العام الجاري بقيمة 1.5 مليار جنيه.

وأضاف الصاوي في تصريحات لنشرة "حابي" جورنال، أن الشركة بدأت في مفاوضات جادة مع عدد من البنوك المحلية للقيام بدور ضامن التغطية، ومدير الإصدار، متوقعًا الانتهاء من الإجراءات المطلوبة خلال الربع الرابع من 2021.

وأوضح أن ذلك الإصدار بغرض إعادة تمويل محافظها المالية، والحصول على السيولة النقدية لتمويل الخطط المستقبلية للشركة.

وذكر أن الشركة تدرس إصدار صكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 6 إلى 7 مليارات جنيه لـ3 شركات عقارات وذلك قبل نهاية العام الجاري، رافضًا الدخول في تفاصيل.

وكانت كونتكت المالية "ثروة كابيتال سابقًا" قد أعلنت في نهاية ديسمبر 2020 عن إغلاقها للإصدار الرابع والثلاثين لسندات التوريق المصدرة من شركة ثروة للتوريق بقيمة إجمالية بلغت 1.6 مليار جنيه، وذلك لمحفظة كونتكت للتمويل وشركاتها التابعة مقسمة على 3 شرائح بآجال مختلفة تتراوح بين 13 و60 شهرًا.

وأوضحت أن شركة ميريس الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني وخدمة المستثمرين MERIS منحت درجة التصنيف الائتماني AA ، AAA+ للشرائح الثلاث، كما أن بذلك الإصدار يصبح إجمالي إصدارات ثروة في سوق المال لعام 2020 نحو 6 مليارات جنيه، وذلك على أثر إصدارات التوريق والصكوك التي تم إصدارها مسبقًا خلال 2020 .

وقامت شركة ثروة لترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية بدور مدير الإصدار، فيما قام بترويج الاكتتاب وضمان التغطية كل من شركة ثروة لترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية وشركة مصر كابيتال وبنك مصر والبنك التجاري الدولي والبنك العربي الإفريقي الدولي والبنك الأهلي المتحد – مصر، بينما قام مكتب علي الدين وشاحي (ALC) بدور المستشار القانوني للإصدار.

إسلام فضل - إسلام جابر

قال هاني عمر، المدير التنفيذي لشركة كونتكت للتخصيم، إنها تدرس خلال الفترة الحالية عقود تخصيم بقيمة 500 مليون جنيه لنحو 10 عملاء، مشيرًا إلى أنه تم الاتفاق مع أحدهم على توقيع العقود خلال أغسطس الجاري بقيمة 150 مليون جنيه.

وأضاف عمر في تصريحات خاصة لنشرة حابي، أن حجم الأوراق المخصصة خلال النصف الأول من العام الجاري بلغ 200 مليون جنيه لنحو 12 إلى 15 عميلًا.

وأوضح أن الشركة تستهدف الوصول بحجم الأوراق المخصمة بنهاية العام الجاري إلى مليار جنيه وذلك بالتزامن مع توقيع الاتفاق مع شركة إتش سي لتداول الأوراق المالية والسندات على تمويل شركات السمسرة لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش، كما بلغ حجم المحفظة التراكمية نحو مليار جنيه بنهاية يونيو 2021.

ووقعت شركة إتش سي لتداول الأوراق المالية والسندات أمس اتفاقية تعاون مع شركة كونتكت للتخصيم بهدف تمويل عملاء إتش سي المتداولين في الأسهم والأوراق المالية عن طريق الشراء بالهامش (Margin Trading).

وقال أيمن الصاوي، رئيس القطاعات المالية في شركة كونتكت المالية، ردًا علي سؤال حابي، خلال المؤتمر الذي عقدته الشركة، إنه سيتم توقيع عقود كمرحلة أولى مع عملاء إتش سي المتداولين في الأسهم والأوراق المالية عن طريق الشراء بالهامش بقيمة تبلغ 400 مليون جنيه، كما سيكون الحد الائتماني لكل عميل في البداية 3 ملايين جنيه.

وأضاف أن هذا التعاون يساهم في إثراء عمليات التداول في البورصة المصرية وتوسيع قاعدة المتداولين، بما ينعكس على نمو الاقتصاد.

وتابع أن اتفاق التعاون يأتي تماشيًا مع قرار الهيئة العامة للرقابة المالية الصادر هذا العام بالسماح لشركات التخصيم بتوفير قروض سريعة لعملاء شركات تداول الأوراق المالية المتعاملين بالهامش، كما يعكس هذا التعاون ثقة شركة كونتكت في خبرة وأداء شركة إتش سي كواحدة من كبرى شركات تداول الأوراق المالية في مصر وفقًا لحجم التداول والخدمات التي تقدمها إتش سي لقاعدة كبيرة من العملاء من المؤسسات والمستثمرين الأفراد.

أيمن الصاوي رئيس القطاعات المالية في شركة كونتكت المالية

هاني عمر المدير التنفيذي لشركة كونتكت للتخصيم

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- الفيدرالي الأمريكي: خفض مشتريات السندات لن يكن مقدمة لرفع سعر الفائدة
- الكويت تستأنف رحلات الطيران التجاري مع 6 دول بينها مصر
- أوراسكوم للتنمية: 1.3 مليار جنيه مبيعات مدينة West O بنمو 37.8%
- ودائع بنك مصر تكسر حاجز تريليون جنيه والقروض 502 مليار بنهاية مارس
- طارق المحمودي عضوا منتدبا لشركة آي سكور